تراجع الاستثمارات يعمق الركود

د الطوقي: عدم وجود استقرار أمني وسياسي يعد من أهم العوامل التي تقف وراء تراجع الاستثمارات

شهدت الاستثمارات المسجلة خلال العام الماضي 2012م تراجعاً كبيراً فاق نسبة 60% في رأس المال الاستثماري ،وهذا التراجع يشير بوضوح إلى أن البيئة الاستثمارية ما تزال غير مواتية رغم مرور عام على الانتقال السلمي للسلطة الأمر الذي يؤكد المقولة المشهورة" رأس المال جبان" ،فالأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة تمثل عائقاً كبيراً أمام المستثمرين المحليين والخارجيين ما دفع رئيس الجمهورية إلى التأكيد في احد خطاباته بأنه "لا استثمار بدون أمن" .

خاص

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية والأداة الإستراتيجية للتشغيل والحد من الفقر والبطالة ،وهو القاطرة المحركة للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاج وتغطية احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والإنتاجية .

تراجع

تكشف البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري المسجل خلال عام 2012م شهد تراجعاً كبيراً وبنسبة تبلغ 60.90% مقارنة برأس المال الاستثماري في عام 2011م.

وتظهر أن رأس المال الاستثماري بلغ 71 ملياراً و6 ملايين ريال في عام 2012م مقابل 181 ملياراً و613 مليون ريال في عام 2011م وبانخفاض يبلغ 110 مليارات و607 ملايين ريال .

القطاعات الأكثر تراجعاً

يعد قطاع الأسماك من أكثر القطاعات التي تأثرت بتراجع الاستثمار حيث انخفضت الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة 95% ،يليه قطاع السياحة بنسبة 64.6% وقطاع الخدمات بنسبة 64.4% ،كما تراجعت الاستثمارات في قطاعات الصناعة بنسبة 14.6% ،غير ان المشاريع المسجلة في قطاع الزراعة سجلت زيادة في رأس المال الاستثماري بنسبة 147% .

تبريرات

يرجع مسؤلون في الهيئة العامة للاستثمار الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات خلال عام 2012م إلى عدم وجود حوافز وإعفاءات للمشروعات الاستثمارية وذلك بعد التعديلات التي أجريت لقانون الاستثمار في عام 2010م مشيرين إلى أن تحويل الإعفاءات إلى القوانين الأخرى أثر كثيراً على الاستثمار في اليمن .

الحوافز موجودة

غير أن مسئولين حكوميين آخرين يؤكدون أن الحوافز لم تلغ ولكنها انتقلت من قانون الاستثمار إلى قوانين الضرائب والجمارك وذلك من أجل منح هذه المزايا للاستثمارات الحقيقية لا الوهمية وهذه الاخيره كبدت الخزينة العامة للدولة مئات المليارات خلال السنوات الماضية .

انعدام الأمن

من جانبه يرى العميد السابق لكلية التجارة والاقتصاد بخمر الدكتور عبدالله الطوقي أن عدم وجود استقرار أمني وسياسي يعد من أهم العوامل التي تقف وراء تراجع الاستثمارات مشيراً إلى أن رأس المال كما يقال جبان وبالتالي فهو يبحث عن المكان الآمن لاستثمار أمواله.

ويؤكد الدكتور الطوقي بأن هناك عوامل عديدة ينبغي توفيرها للاستثمارات وفي مقدمة ذلك الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مشيراً إلى أن استقرار سعر الصرف وتخفيض سعر الفائدة من العوامل المهمة لجذب الاستثمارات .

تحذير من الفشل

وكان سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فيرستان قد أكد أن المرحلة الانتقالية ستكون فاشلة إذا لم يتم تشجيع الاستثمار والقطاع الاقتصادي، وعلى الحكومة بناء بيئة استثمارية لتشجيع المستثمرين المحليين، فضلاً عن المستثمرين الخارجيين".

واشار السفير الامريكي إلى رغبة الشركات ورجال الأعمال في الولايات المتحدة لرفع مستوى الاستثمار في اليمن والمشاركة مع رجال الأعمال هنا في اليمن". مضيفاً:" ننوي استثمار العمل مع القطاع الخاص والحكومة اليمنية لتشجيع التأسيسي لإجراءات الإصلاحات الضرورية مما يوجد بيئة ايجابية أمام أولئك المستثمرين، وإيجاد ثقة كافية أمامهم لما سيعملوه هنا سيمكنهم في النجاح من خلاله".

وأكد جيرالد فيرستان على أن حكومة بلاده ستستمر في دعم اليمن التي تواجه أسوء الأزمات الإنسانية في العالم، كما ستستمر في التعاون مع القطاع الخاص اليمني لتشجيع الاستثمار الأمريكي في اليمن".

تعديل القانون

وبالرغم من أن هيئة الاستثمار المحت في وقت سابق إلى إمكانية قيامها بإعداد مشروع لتعديل قانون الاستثمار وذلك لمنح المستثمرين الأجانب المزيد من الحوافز والمزايا والتسهيلات وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لدعم اقتصاد البلاد .إلا أن مسئولا حكوميا أخر نفى أي توجه من الحكومة لإجراء التعديلات ،لان الحكومة تدرك أنها بحاجة إلى كل هذه الموارد وخصوصاً في ظل تخفيض الضرائب إلى نسب متدنية والجمارك وأيضاً في ظل عدم التزام من كبار المكلفين في تسديد ما عليهم وأيضاً الدروس المستفادة من التجربة الماضية أن هذه الإعفاءات أرهقت موارد الدولة ولم تأت باستثمارات ولم تحسن الوضع ولم توظف العمالة التي كان مأمول فيها وإنما كانت باب واسع من أبواب الفساد استغله أصحاب النفوذ للحصول على إعفاءات لبيعها في السوق المحلية ،كانت هيئة لتبديد الضرائب والجمارك ولم تكن هيئة للاستثمار .ونعتقد أن ما يناديا به الإخوة في هيئة الاستثمار هو العودة لهذا الدور .

وحذر رئيس مصلحة الضرائب في حديث سابق ل "الثورة" من إجراء أي تعديل خصوصاً في ظل موارد ضريبية بمعدلات متدنية جداً ،وفي ظل عدم التزام الإخوة المكلفين ،وفي ظل حاجة الدولة إلى موارد كبيرة ومواجهة الالتزامات الكبيرة والمتصاعدة سواء في الجانب الاجتماعي أو في جانب البنى التحتية ،وفي ظل اعتراض المانحين ،فان التفكير في ضياع ما تبقى من هذه الموارد هو انتحار ،ولا أعتقد أن هناك تشبيه أفضل للوضع الذي يمكن أن يحصل لو تم جرجرة الحكومة إلية .

خطط حكومية

وتسعى حكومة الوفاق الوطني أكدت إلى تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار وكذا توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلعي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

كما تضمن برنامج حكومة باسندوة مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن واستغلال الأهمية الإستراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

تحت المجهر

اليمن والاستفادة من التجارب الناجحة

احمد سعيد شماخ

هل يمكن لليمن أن تستفيد من قصص نجاح البلدان!

يمكن للجهات الرسمية في الحكومة اليمنية والمفكرين الاقتصاديين اليمنيين من عمل بعض المقارنات في اقتصادات بلدان بازغة وناجحة استطاعت منتجاتها أن تغزو الأسواق الأمريكية والأوروبية مثل الصين وماليزيا وكوريا والهند وتركيا وسنغافورا وكثير من دول شرق آسيا مع وضع اليمن فبفعل الإرادة السياسية القوية نحو التغيير والنمو نحو الأفضل نحو الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي بفعل الإدارة السلمية باستغلال الموارد والثروات الطبيعية للبلاد أصبحت تلك البلدان اليوم في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا على مستوى العالم ويعزى ذلك لاعتبارات كثيرة من أهمها على الإطلاق التأثير الثقافي التي أضفت تلك البلدان تقديرا واحتراما ولقرون عديدة لدور العلماء والمثقفين والمفكرين والمبدعين وميزتهم عن غيرهم من الفئات الأخرى.

غير أن تلك التقاليد والثقافات لم تحل إشكالية الفساد المستشري بمفردها ،لذا فقد أدركت تلك البلدان بضرورة الحاجة لجهاز إداري نظيف كشرط مسبق للأداء الاقتصادي الجيد لذلك فقد أعيد تنظيم وهيكلة العديد من المؤسسات واستبدلت الأنظمة والسياسات الفاسدة بأنظمة وسياسات أخرى صالحة تعتمد على الكفاءة وحينها تحولت وتطورت تلك البلدان اقتصاديا واجتماعيا وأصبحت التعيينات للمناصب تخضع لشروط ومعايير القدرات والكفاءات والأداء وليس لغير ذلك!

أما في حالة اليمن رغم دور الدولة المتواضع في النشاطات الاقتصادية واستيعابها لأعداد متزايدة من قوى العمل إلا أن معدلات البطالة تتزايد وتتفاقم كسرعة الضوء وبشكل مستمر ذلك يوحي بضعف كبير في مساهمة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص اليمني من استيعاب العمالة على أسس ومبادئ علمية مستدامة انعكس هذا الوضع إلى أن وصل معدل البطالة في اليمن إلى نحو أكثر من 65% خصوصا في الفترة الممتدة 2012-2011م وقد ربما تصل هذه إلى حد الكارثة الإنسانية إذا لم تؤد السياسات التي يمكن أن تنتهجها حكومة الوفاق الوطني أو أي حكومة قادمة خلال المرحلة المقبلة إلى خلق فرص عمل جديدة وبما لا يقل عن 300 ألف فرصة عمل سنويا حتى حلول العام 2020م أو ربما يعادل أكثر من ضعف العمالة الموجودة حاليا من خلال اجتذاب رؤوس الأموال اليمنية التي استوطنت في الخارج والاستثمارات الانتقائية المعتمدة على الكثافة العمالية باعتبار أن اليمن تشكو من البطالة والفقر المدقع.

ووفقا لما اعتقده هنا أن تراخي دور الدولة في استيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل اليمني يعزى إلى تشبع القطاع العام الحكومي بالعمالة من ناحية وإلى ضعف وتواضع القطاع الخاص من ناحية أخرى في استيعاب العاطلين عن العمل وإلى تواضع مساهمة الصادرات اليمنية غير النفطية كالقطاع الزراعي والسمكي والصناعي وقطاع الخدمات، ومن الضروري أن تتجه اليمن حاليا من دولة تعتمد على الواردات الخارجية من السلع والخدمات إلى دولة مصنعة لها اعتبارات كثيرة من أهمها أن اليمن تمتلك الكثير من تلك المقومات مع اكتساب الخبرة والكفاءة وتوطين التكنولوجيا من خلال اختيار مجموعة سلع تنافسية ذات الميزة النسبية وتنميتها وإنتاجها والانتقال بها من السوق المحلي إلى السوق الخارجي تدريجيا رغم أننا قد أضعنا كثيراً من فرص الانتقال إلى السوق الخارجية والإبقاء على إنتاج عدد قليل من السلع الاستهلاكية البسيطة مع تواضع في صناعة بعض السلع التحويلية للطلب المحلي وهذا يعني أن العيب والمشكلة يكمن هنا في سوء ورداءة الإدارة الاقتصادية لهذا البلد.

غير أنه من المأمول فيه أن تقوم حكومة الوفاق الوطني والحكومات المتعاقبة في سرعة إيجاد وإعادة صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة عن سابقاتها وفي إيجاد سياسات مالية ونقدية واعية وواضحة تعمل على إيجاد اقتصاد يمني قوي وإعادة الثقة بالعملة المحلية الريال وتقويته مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وأيضا في سرعة إيجاد المؤسسات اليمنية القوية والكفؤة تقضي على كافة الإجراءات الروتينية والنظم المعرقلة لسير وانسياب وتطبيق القرارات الخاصة بالاستثمارات المحلية والأجنبية وفي الاستثمار في مجال رؤوس الأموال البشرية والانفتاح على التقانة والتكنولوجيا والى وجود أسواق يمنية كفؤة تتمكن من العمل والإنتاج بكل كفاءة واقتدار التي من شأنها أن تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية لا سيما أن غالبية البحوث والأدبيات الاقتصادية العالمية تشير إلى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمارات عوضاً عن سياسة الحوافز الضريبية وغيرها.

> غير أن تلك التقاليد والثقافات لم تحل إشكالية الفساد المستشري بمفردها ، لذا فقد أدركت تلك البلدان بضرورة الحاجة لجهاز إداري نظيف كشرط مسبق للأداء الاقتصادي الجيد لذلك فقد أعيد تنظيم وهيكلة العديد من المؤسسات واستبدلت الأنظمة والسياسات الفاسدة بأنظمة وسياسات أخرى صالحة تعتمد على الكفاءة وحينها تحولت وتطورت تلك البلدان اقتصاديا واجتماعيا وأصبحت التعيينات للمناصب تخضع لشروط ومعايير القدرات والكفاءات والأداء وليس لغير ذلك!

أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني

العملة	بيع	شراء
دولار أمريكي	214.91	214.87
جنيه إسترليني	324.85	324.79
اليورو	281.07	281.02
ريال سعودي	57.15	57.14
دينار كويتي	756.33	756.19
درهم إماراتي	58.51	58.5
دينار بحريني	31.69	31.69
جنيه مصري	570.05	569.95
ريال قطري	59.03	59.02
دينار اردني	303.57	303.51
ريال عماني	558.21	558.1
فرنك سويسري	228.91	228.87
كروان سويدي	33.61	33.6
ين ياباني	2.255325	2.254906

تأهيل 30 نحالاً بطرق إنتاج العسل

تعز/أكرم الرعوي

أكد وكيل المحافظة المساعد للشؤون الفنية المهندس مهيب الحكيمي، على أهمية الثروة النحلية وضرورة تنميتها والحفاظ والعمل على زيادة انتاجيتها وتحسين جودتها لما تمثله من ثروة حقيقية خاصة للأسر الريفية وتحسين ظروفهم المعيشية.

جاء ذلك خلال كلمته التي القاها في بدء أفتتاح الدورة التدريبية في مجال تربية النحل والتي نفذتها وحدة الزراعة والتنمية الريفية بالصندوق الاجتماعي للتنمية بتعز بالتعاون مع مكتب الزراعة والري بالمحافظة أمس.

من جانبه أشار مدير مكتب الزراعة والري بتعزالمهندس عبدالله الجندي، إلى أن الدورة تستهدف على مدى ستة أيام إكساب 30 مشاركا من النحالين بمديرية شرعب السلام بتعز المهارات والطرق العملية الخاصة في مجال تربية النحل والحفاظ عليه وزيادة وتحسين الإنتاج، وكذا تنمية قدرات العمل الجماعي التعاوني الذي يخدم تطوير تربية النحل وبما ينعكس ايجابا على مستوى الأوضاع المعيشية للنحالين وتحسين مستوى دخلهم.

مناع وثوابة يدشنان توزيع الاقساط للمستفيدين

ترميم وإعادة إعمار 6326 منزلاً في صعدة خلال 2013

صعدة/سبأ

،، دشن محافظ محافظة صعدة فارس مناع أمس ومعه رئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخيه الدكتور ناجي ثوابة والمدير التنفيذي لصندوق إعمار صعدة المهندس محمد ثابت توزيع أقساط إعادة الإعمار لعدد 173 مستفيدا في مديريات صعدة - سحار -الصفراء.

و تشمل الاقساط منازل ومزارع بمبلغ 57 مليون ريال في اطار خطة صندوق اعادة اعمار صعدة للعام 2013م والتي شملت ترميم وإعادة اعمار ستة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرين منزلا في جميع المديريات المتضررة ، بالإضافة إلى ثمانمائة وخمسين مزرعة ومائتين وستة وسبعين منشأة عامة متضررة واستكمال العمل في خمسمائة وستة وسبعين منزلا ومائة وأربعة عشر مزرعة تحت التنفيذ وبتكلفه عشرة مليارات وستمائة مليون ريال.

وخلال التدشين أكد المحافظ مناع بأن توجهات القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية هي الاعمار والبناء والتنمية وإرساء دعائم الأمن والاستقرار وإعادة اعمار المنازل والمزارع والمنشآت العامة والخاصة المتضررة في المحافظة.. مشدداً على صندوق اعادة اعمار صعدة والاسراع بإعادة الاعمار في كافة المنازل والمزارع والمنشآت المتضررة في كافة المناطق المتضررة بالمحافظة.

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية إلى أن الاعمار والحفاظ على مدينة صعدة القديمة والمباني التاريخية في كافة ارجاء المحافظة مسؤولية الجميع ..مبديا اعجابه بما شاهده من تراث وتاريخ عريق لمدينة صعدة القديمة.

فيما اشار المدير التنفيذي لصندوق اعادة اعمار صعدة إلى أن الصندوق يعمل بحيادية كاملة ويتعامل مع المتضررين بآلية واحدة دون تمييز أو محسوبيات.. لافتا إلى أن الصندوق لديه خطة للعام 2013م تشمل ترميم وإعادة اعمار 6326 منزلا في جميع المديريات المتضررة وثمانمائة وخمسين مزرعة.

وفي نهاية الحفل الذي حضره عدد من مدراء المكاتب التنفيذية والمسؤلين والمشائخ والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة وزع المحافظ ورئيس الهيئة والمدير التنفيذي لصندوق اعمار صعدة الشيكات على المتضررين.

من جهة أخرى أطلع محافظ صعدة فارس مناع ورئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية الدكتور ناجي بن صالح ثوابة والمدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار صعدة المهندس محمد ثابت، على سير أعمال الصيانة والترميم لمختلف مرافق قلعة القشلة التاريخية.

وحث المحافظ مناع القائمين على تنفيذ مشروع اعادة تأهيل وترميم قلعة القشلة على سرعة تنفيذ أعمال الترميم وفقا للمواصفات الهندسية والمعمارية التي تتميز بها قلعة القشلة التاريخية، مشيدا بجهود القائمين على المشروع ومستوى الاداء والانجاز الذي تحقق في فترة وجيزة.

من جانبه أشار رئيس هيئة الحفاظ على المدن التاريخيه إلى أهمية الحفاظ على مبنى القشلة وتوفير المواد الأثرية القديمة الخاصة بالمبنى، مبينا أن مبنى القشلة من معالم مدينة صعدة ورمز عرفت بهم منذ الأزل.

أخي المواطن.. أختي المواطنة:

حصنوا أطفالكم ضد أمراض الطفولة القاتلة بالمرافق الصحية بكامل الجرعات وكونوا مطمئنين فاللقاحات مأمونة ونتائجها مضمونة.

المركز الوطني للتثقيف والاعلام الصحي والسكاني